العرب
السبت 2021/11/27
السنة 44 العدد 12253

تسهيلات إسرائيلية لعمال غزة لتثبيت الهدنة بين تل أبيب وحماس

مصر تبدأ تفعيل الصفقة الشاملة بين حماس وإسرائيل

اتخذت إسرائيل خطوات عملية في إطار خارطة الطريق المصرية لتثبيت الهدنة في قطاع غزة وصولا إلى صفقة شاملة لرفع الحصار عن القطاع، إلا أن المهمة تبدو معقدة في ظل فشل وساطات سابقة.

غزة (فلسطين) – منحت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا تسهيلات لعمال قطاع غزة بمنحهم تصاريح للعمل في الضفة الغربية وتل أبيب، ما يخفف وطأة الأزمة الإنسانية في القطاع ، في خطوة اعتبرها مراقبون أولى بوادر تثبيت الهدنة التي ترعاها مصر بين الحركة وإسرائيل.

وتختبر الخطوة جدية حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة في المضي قدما في تنفيذ بنود الهدنة وصولا إلى تطبيق التفاهمات بشكل كامل.

وشهدت الفترة التي تلت الحرب الإسرائيلية مع حماس لقاءات متعددة بين الفصائل الفلسطينية من جهة والوسيطين المصري والقطري من جهة أخرى، لتثبيت وقف إطلاق النار في غزة والاتفاق على تسهيلات تخفف وطأة الظروف المعيشية في القطاع.

ومنذ الحادي والعشرين من مايو تسود تهدئة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة، عقب مواجهة عسكرية استمرت 11 يوما، وقتل خلالها 243 فلسطينيا، من بينهم 66 طفلا.

وفاقمت الحرب الأخيرة تردّي الأوضاع المعيشية والاقتصادية التي يعاني منها أكثر من مليوني فلسطيني جراء حصار إسرائيلي متواصل للقطاع للعام الخامس عشر على التوالي.

مصطفى إبراهيم

زيادة عدد التصاريح مقرونة باستمرار الاستقرار في غزة

وفتحت وزارة العمل الفلسطينية بغزة الباب للراغبين في الحصول على فرصة عمل في الضفة وإسرائيل ضمن شروط ومعايير محددة. ومن هذه الشروط أن يكون المتقدّم "متزوجا غير موظّف، ويزيد عمره عن 26 عاما، وأن لا يكون صاحب دخل ثابت، وخلو صحيفته من القضايا الجنائية".

وتأتي هذه الخطوة ، بحسب مسؤول حكومي فلسطيني في غزة، ضمن جهود الفصائل –وعلى رأسها حماس– والوسطاء للتخفيف من الأزمة الإنسانية في غزة.

خطوة تختبر جدية حماس

وضمن جهود الوسطاء أيضا أعلن وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية سلطان بن سعد المريخي عن "توقيع دولة قطر لاتفاقيات مع مصر لتوريد الوقود ومواد البناء الأساسية لصالح قطاع غزة".

واعتبر المريخي، بحسب وكالة الأنباء القطرية الرسمية، أن هذا الاتفاق يأتي ضمن "تفاهمات التهدئة" لتحسين الظروف المعيشية.

ويقول مصطفى إبراهيم، الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني، إن هذه الخطوة تأتي في إطار "المبادرة المصرية، وجملة التسهيلات التي تقدّمها مصر، وربما بضغط أميركي أيضا، كل هذا أثّر على الحكومة الإسرائيلية في سبيل أن يسود الهدوء في المنطقة".

وأضاف إبراهيم أن الصحف الإسرائيلية سبق وأن تحدثت عن "جملة تسهيلات ستقدّمها إسرائيل بموافقة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، الذي لم يبد أي اعتراض على هذه الخطوة".

وكانت صحيفة هآرتس الإسرائيلية قد قالت الأحد إن الحكومة الإسرائيلية تتجه إلى "الموافقة على المزيد من التسهيلات الاقتصادية لقطاع غزة والضفة الغربية، ودعم الخطة المصرية التي تقضي بتوسيع معبر رفح". وفي العشرين من أكتوبر الماضي قررت إسرائيل منح 3 آلاف تاجر في غزة تصاريح للمرور من خلال معبر بيت حانون (إيرز). ويعتقد إبراهيم أن هذه التسهيلات تأتي ضمن "خطة لتبريد المنطقة وتهدئتها، من خلال زيادة عدد تصاريح العمال"، مرجحا أن إسرائيل تربط "زيادة عدد التصاريح باستمرار الاستقرار في غزة".

وقال المحلل السياسي إن "ارتفاع عدد التصاريح المقدّمة لعمّال غزة من 7 آلاف إلى 20 ألف، من شأنه أن يؤثر إيجابيا على الأوضاع التي يعيشها هؤلاء العمّال في ظل ارتفاع نسبة البطالة".

وبحسب تقرير أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، في أغسطس الماضي، فإن عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة وصل إلى 212 ألفا، بنسبة بطالة بلغت 45 في المئة.

ورغم الحديث عن زيادة أعداد التصاريح يرى مراقبون أن قطاع غزة بحاجة إلى إعمار ومصانع ومشاريع اقتصادية من أجل إحداث تحسن حقيقي في حياة مواطنيه، وهو ما تعمل عليه مصر لبلوغ هدنة شاملة.

والخميس كشف وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان ناجي سرحان أنه تم البدء بعملية إعمار المنازل المدمّرة بشكل كلي في غزة.

وقال سرحان إن القاهرة بدأت تعبّد شارع الرشيد، شمالي القطاع، وذلك كمرحلة أولى.

وأوضح أن مصر تعتزم بناء 3 مدن سكنية "الأولى شمالي القطاع وتضم 500 وحدة سكنية، والثانية في الشمال أيضا وتضم 700 وحدة، أما الثالثة فهي في منطقة الزهراء وسط القطاع وتضم 1500 وحدة".

وذكر أن الحكومة المصرية تفكر في إنشاء جسرين، الأول في منطقة الشجاعية شرقي غزة، والثاني في منطقة السرايا وسط المدينة.

وسبق أن تحدثت إسرائيل عن هدنة شاملة وبنودها ولم تعترض حماس سوى على مطالبتها بالمزيد من الضمانات للوصول إلى التسوية المطلوبة، غير أن هناك عراقيل تعترض الوصول إلى تلك التسوية على رأسها توظيف حماس لأي اتفاقات وفقا لمصالحها السياسية في غزة، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة إلى مستقبل الحكومة الإسرائيلية.

وأخفقت اتفاقات ووساطات عديدة في إنهاء انقسام فلسطيني قائم منذ عام 2007، بين حركتي حماس وفتح برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وتتولى القاهرة عددا من الملفات، من بينها تثبيت التهدئة وإعادة إعمار قطاع غزة والوساطة بين إسرائيل وحماس في ملف تبادل الأسرى، إضافة إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني.

وتدعم الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الدور المصري في تثبيت التهدئة وإعادة الإعمار في قطاع غزة وتحقيق المصالحة الفلسطينية.

الأردن يمدد العمل بقانون الدفاع المثير للجدل

عمان – أصدر رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة أمرا بتمديد العمل بقانون الدفاع المثير للجدل في المملكة بداية من يناير العام المقبل، على الرغم من الدعوات الداخلية والخارجية إلى إنهاء العمل به لانتفاء أسبابه.

ويرجح مراقبون أن تلقى الخطوة غضبا لدى الشارع الأردني المستاء من أزمة اقتصادية أثرت بشكل كبير على مقدرته الشرائية وارتفعت معها نسبة البطالة، بينما فقد الآلاف من العاملين مصادر دخلهم بسبب قانون الدفاع.

ومنذ أكثر من عام ونصف تم إقرار العمل بقانون الدفاع بموجب مرسوم ملكي أردني بناء على طلب من مجلس الوزراء آنذاك، لمواجهة كورونا.

وتنص المادة 124 من الدستور الأردني على أنه "إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع"، وهو بمثابة قانون طوارئ يعطي صلاحيات واسعة غير مقيدة وغير مكتوبة لرئيس الوزراء.

وتنص المادة 22 من قانون الصحة العامة الأردني الصادر عام 2008، على أنه "إذا تفشى مرض وبائي في المملكة أو أي منطقة فيها، فعلى الوزير أن يتخذ جميع الإجراءات وبصورة عاجلة، لمكافحته ومنع انتشاره".

ووفقا لقانون الدفاع تم إيقاف الزيادات على الرواتب للقطاع العام، وتخفيض الرواتب وساعات العمل للعاملين في القطاع الخاص، وفقدان الدخل كاملا للعاملين برواتب يومية أو لحسابهم الخاص.

وقال المحلل الاقتصادي مازن مرجي "كل ذلك أدى إلى فقدان مئات الآلاف من العاملين مصادر دخلهم، وبالتالي أضعف قدراتهم المالية، وسبب لهم عجزا عن الوفاء بالتزاماتهم واحتياجاتهم العائلية الأساسية".

ويعاني الأردن من بطالة مزمنة بلغت ارتفاعا غير مسبوق العام الجاري حيث وصلت إلى 50 في المئة في أوساط الشباب الأردني، وفق ما أعلنت عنه منظمات غير حكومية أردنية.

وفي ظل تحسن لافت في الوضع الوبائي، سمحت الحكومة الأردنية بإعادة العمل في مختلف القطاعات وألغت حظر التجوّل بشكل كامل، وهو تطور ينهي الأسباب المعلنة التي دفعت إلى اتخاذ القرار.

وإلى جانب تأثيراته الاقتصادية، تتهم أطراف داخلية وخارجية عمان باستغلال القانون في قمع الاحتجاجات الشعبية والتضييق على الحريات الفردية في المملكة.

ويقول مراقبون إنه لم يعد هناك مبرر منطقي لاستمرار العمل بالقانون سوى استغلاله في التضييق على الحريات والتصدي لاحتجاجات شعبية وشيكة، باتت ظروف اندلاعها مهيأة مع اتساع هوة الفقر لدى الأردنيين وانكماش اقتصادي ساهم في توتر الأجواء الاجتماعية.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني وجه رئيس الحكومة السابق عمر الرزاز، إبان صدور مرسوم إقرار العمل بالقانون، بأن "يكون تطبيقه والأوامر الصادرة بمقتضاه في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يمس حقوق الأردنيين السياسية والمدنية، ويحافظ عليها، ويحمي الحريات العامة والحق في التعبير، التي كفلها الدستور".

واعتبر النائب في البرلمان الأردني صالح العرموطي أن "استمرار العمل بقانون الدفاع من شأنه وقف العمل بكل قوانين الدولة، ويصبح صاحب القرار في الدولة هو شخص رئيس الوزراء فقط أو من يفوضه".

> **المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان يعتبر استمرار العمل بقانون الدفاع ذريعة لتقييد الحريات ومنع الاحتجاجات**

وأضاف "الواجب، ونحن دولة المؤسسات والقانون، وقف العمل بقانون الدفاع، لأنه أصبح قانون جباية وتضييق على الحريات وحقوق المواطنين والتعسف في استعمال الحق، وانعكس سلبا على القطاع الاقتصادي".

وتابع "الأصل أن يطبق قانون الصحة العامة، وهو يفي بالغرض ويغطي كل ما يجب". ودعا المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان السلطات الأردنية إلى "إنهاء العمل بقانون الدفاع، والتوقف عن استخدامه كغطاء للحد من حريات الأفراد والكيانات السياسية والنقابية والمجتمعية".

واعتبر المرصد أن "استمرار العمل بقانون الدفاع يؤكد السلوك الانتقائي في تطبيق القانون، خاصة مع استخدام السلطات القانون ذريعة لتقييد الحريات العامة في عدة أحداث شهدتها البلاد منذ مارس 2020".

وذكر أن "السلطات الأردنية استخدمت قانون الدفاع للحد من الحريات العامة، ومن ذلك قرارها بإغلاق نقابة المعلمين بصفة غير قانونية بتاريخ الخامس والعشرين من يوليو 2020، وقمع الاحتجاجات التي رافقت الأزمة، حيث احتجزت حينها نحو 720 معلما عدة ساعات بحجة تطبيق أوامر الدفاع".

ورأى أن "تفعيل قانون الصحة العامة سيكون كافيا لمواجهة أي تغير سلبي حاد على الحالة الوبائية، كما أن مواصلة العمل بقانون الدفاع تشكل تعطيلا لحياة المواطنين".

لبنانيون يقتحمون وزارة الشؤون الاجتماعية بسبب تردي الأوضاع المعيشية

بيروت – اقتحم عدد من اللبنانيين الجمعة مبنى وزارة الشؤون الاجتماعية في بيروت احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية، فيما لا تزال حكومة نجيب ميقاتي تتخبط في أزمتها السياسية، حيث لم يعقد أي اجتماع وزاري منذ أكثر من شهر بسبب تحفظات الثنائي الشيعي حزب الله – حركة أمل.

ودخل المحتجون إلى غرفة الاجتماعات في الوزارة في الطابق السابع من المبنى، وأعلنوا أنهم يريدون إيصال رسالة تعبر عن وجع الشعب اللبناني، معتبرين أن وزارة الشؤون الاجتماعية غائبة عن السمع. وعبر المحتجون عن اعتراضهم على ارتفاع أسعار السلع والأدوية والمحروقات، وطالبوا بلقاء الوزير هكتور الحجار. وهتف بعضهم "ثورة، ثورة"، فيما حضر عدد من عناصر القوى الأمنية إلى الغرفة التي يعتصم فيها المواطنون.

وأزال المحتجون صورة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون من على حائط الغرفة التي اعتصموا فيها، وعلقوا مكانها ورقة كتب عليها "ثوار 17 تشرين"، ثم أعادوها إلى مكانها بعد وصول الوزير للقاء المحتجين.

طفح الكيل

وأعلن الوزير الحجار أن "المحتجين طالبوا بالدواء، ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية لا تستطيع متابعة موضوع الدواء، وطالبوا بموضوع الصحة وفاتورة الصحة ليست عندي".

وأشار إلى أن "وزارة الشؤون الاجتماعية تهتم بالأشخاص الأكثر حاجة، بالمدمنين، وكبار السن، وأنا أتابع هذا الملف مع كل الجمعيات واللجان لتحسين سعر الكلفة وتحرير أموالهم من المالية وجمعية المصارف".

وفي موضوع البطاقة التمويلية، أعلن أن عملية التسجيل الخاصة بالبطاقة سوف تنطلق بداية الشهر المقبل. وغادر المعتصمون مبنى الوزارة بعد لقائهم الوزير.

ويعاني لبنان من أزمة اقتصادية خانقة ارتفعت معها أسعار السلع بشكل كبير خاصة بعد ارتفاع سعر صرف الدولار الخميس عتبة الـ25 ألف ليرة لبنانية لأول مرة، وبعد رفع الدعم عن أدوية الأمراض المزمنة الذي أدى إلى ارتفاع أثمانها بين 5 إلى 10 أضعاف، وانعدام قدرة نسبة عالية من المواطنين على شرائها.

وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المئة من قيمتها، ودفعت الأزمة ثلاثة أرباع السكان إلى الفقر؛ وبسبب نقص السلع الأساسية مثل الوقود والأدوية تحولت الحياة إلى صراع يومي. وجراء نضوب احتياطي المصرف المركزي بالدولار، شرعت السلطات منذ أشهر في رفع الدعم تدريجيا عن سلع رئيسية أبرزها الوقود والأدوية، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير. وارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال عامي الأزمة أكثر من 600 في المئة، وفق الأمم المتحدة.

هكتور الحجار

المحتجون يطالبون بالدواء لكنني لا أستطيع متابعة الموضوع

وتفاقمت الأزمة المالية في لبنان، التي وصفها البنك الدولي بأنها واحدة من أسوأ حالات الركود في التاريخ الحديث، بسبب الجمود السياسي والخلاف حول التحقيق في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع العام الماضي وأودى بحياة أكثر من 200 شخص.

ولم يجتمع مجلس الوزراء اللبناني منذ أكثر من شهر بسبب مطالبة الثنائي الشيعي حزب الله – حركة أمل باستبعاد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت طارق البيطار، كشرط رئيسي لاستئناف أشغال مجلس الوزراء.

ويتهم حزب الله القاضي البيطار بتسييس قضية المرفأ رغم أنه لم يصدر أي اتهام إلى حد الآن يدين أحد قيادات الحزب أو المقربين منه.

ماكرون قلق إزاء أزمة لبنان

باريس – عبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، عن قلقه من الأزمة التي تواجه لبنان حاليا، في رسالة وجهها الخميس إلى الرئيس ميشال عون بمناسبة الذكرى الـ78 لاستقلال لبنان.

وأكد ماكرون وقوف فرنسا إلى جانب لبنان، مشددا على أنه يولي أهمية قصوى لاستقرار هذا البلد واستقلاله وأمنه وسيادته.

وشدد على أنه من دون إجراءات قوية ضرورية من قبل المسؤولين اللبنانيين بهدف استعادة الثقة، فإن لبنان يخشى مضاعفة عزلته الإقليمية، مؤكدا أن فرنسا ترغب في مساعدته على الخروج منها.

وجددت باريس استعداداها لدعم لبنان، لكنها قالت إن "المحطات العنيفة الأخيرة تظهر بوضوح حجم المخاطر المرتبطة بمواصلة شلّ السلطات الرسمية تجاه التحديات التي يواجهها لبنان".

ولمحت باريس ضمنيا إلى تعطل انعقاد مجلس الوزراء منذ أكثر من شهر، بسبب المزايدات السياسية بشأن المحقق العدلي لانفجار مرفأ بيروت طارق البيطار.

ويعاني اللبنانيون من أجل توفير أبسط مقومات الحياة من ملبس وأكل وأدوية، في وقت لا يكترث الساسة اللبنانيون بمعاناة مواطنيهم ويواصلون المناكفات السياسية.

ولا يراهن اللبنانيون على الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في مارس القادم لتغيير أوضاعهم الاجتماعية وتجاوز الأزمة الاقتصادية، في ظل سيطرة الأحزاب التقليدية على مفاصل الدولة وارتهان القرار السيادي اللبناني لجهات خارجية.

ويسيطر حزب الله في الحكومات اللبنانية المتعاقبة على سلطة القرار الداخلي والسياسة الخارجية بما يتماهى مع الأجندات الإيرانية، وهو ما أبعد لبنان عن محيطها العربي والخليجي.

وتسعى بيروت إلى تجاوز أزمة دبلوماسية مع السعودية ودول الخليج على إثر تصريحات وزير الإعلام اللبناني جورج قرداحي، التي هاجم فيها الرياض واعتبر أن المتمردين الحوثيين يدافعون عن أنفسهم.